مجلة الحق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

مؤشر الفساد السلوكي ودوره في الاضرار بمشروعات التنمية المستدامة في ليبيا

دراسة ميدانية على عينة عشوائية من قطاعات الوظيفة العامة في بلدية بنى وليد

د. بلعيد الطاهر علي [1] ، د. رجب ضو المريض[2]

الهيئة الليبية للبحث العلمي ـ طرابلس، ليبيا.[1]

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا. [2]

Belaid 2020@yahoo.com

Behavioral corruption index and its role in harming sustainable development projects in Libya

A field study on a random sample of public employment sectors in the municipality of Beni Walid

Belaid Tahr Ali[1], Rajab dawo almariyed [2]

Libyan Authority for Scientific Research – Tripoli, Libya.[1]

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya. [2]

تاريخ الاستلام: 24-04-2024 تاريخ القبول: 13-05-2024 تاريخ النشر : 01-06-2024

الملخص

إن الفساد الإداري بمختلف أنواعه هو ظاهرة غير مرغوب فيها، ومحرمة دنياً وأخلاقياً وقانونياً، ويعتبر كل من يقوم بعمل الفساد أو نشره في وسط المجتمع، يعتبر منبوذاً ويعاقب بالنص الشرعي والقانون الوضعي، ومن هنا تعتبر ممارسة الفساد الإداري إذا استغل في مجال الوظيفة العامة بكل ما تحمله من خدمات للإنسان في كل مجالات الحياة، أمراً غير مقبول، لأن الوظيفة تكليفاً وليست تشريفاً، الوظيفة تعتبر في حكم الأمانة والوطنية وليست سلعة تتم المتاجرة بها وتصبح مصدراً للفساد بمختلف أنواعه وأشكاله في وسط المجتمع.

الكلمات الدالة: الفساد السلوكي ، التنمية المستدامة ، الوظيفة العامة ، بلدية بنى وليد ، الفساد الإداري.

Abstract

administrative corruption of all kinds is an undesirable phenomenon, and is forbidden in this world, morally, and legally. Anyone who commits corruption or spreads it in the midst of society is considered an outcast and is punished according to the legal text and positive law. Hence, the practice of administrative corruption is considered if it is exploited in the field of public service in any way. It is unacceptable to provide services to a person in all areas of life, because the job is an assignment and not an honor. The job is considered a matter of honesty and patriotism and not a commodity that is traded and becomes a source of corruption of all kinds and forms in the midst of society.

Keywords: Behavioral corruption, sustainable development, public service, Bani Walid municipality, administrative corruption.

مقدمة:

نجد أن الفساد الإداري والسلوكي خاصة في المجتمع الذي يتصف بالبدوي والريفي واحياناً بالقبلي يساهم في خلخلة القيم والأخلاق ونشر السلبية بين أفراد هذا المجتمع الذي له من الخاصية التي تميزه عن المجتمعات الأخرى. والفساد بما يحمله من أنواع، يشوه البنية التحتية الاجتماعية كما يساهم في تصدع النسيج الاجتماعي من خلال صعود القلة من التافهين الموجودين في المجتمع على حساب الأكثرية من العقلاء والمؤهلين للقيادة الإدارية، ومع الأسف أن هذا ما وصل إليه مجتمعاً الليبي اليوم إذ وصل إلى كبرى الوظائف العامة في الدولة الليبية مجموعة من التافهين، ومن هنا شرعوا الفساد وعملوا به.

ـ مشكلة الدراسة :

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة اجتماعية إنسانية سلبية لا يخلو أي مجتمع منها، وخاصة أجهزة الإدارة التي تدير مشروعات التنمية المستدامة التي تودي الى أفعال منحرفة تتأثر بالعديد من العوامل، إضافة الى مجموعة من الأفعال السيئة، التي تتعارض مع أخلاق الشعوب وخاصة العربية والإسلامية، وباعتبار ما لاحظه الباحث في هذه المنطقة من تدني في القيم الأخلاقية وانخفاض وتدني في الخدمات التي تقدم إلى المواطن في منطقة الدراسة والتعدي على الأراضي المملوكة للدولة والمباني المخصصة للمكاتب الإدارية العامة والمشروعات الزراعية التي تمتل التنمية المستدامة ، وانحراف المسؤولين المكلفين بإدارة هذه المشروعات الاستراتيجية في التنمية المستدامة من صناعية وزراعية ففي ليبيا بكل عام ومنطقة البحث بشكل خاص وعجز الباقي الاخر عن فعل شيء وغير ذلك من أنواع الفساد التي يتحدث عنها المواطن في كل وقت ، إضافة الى الاختيارات السيئة في المجالس البلدية ...الخ من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للوقوف على اهم العوامل المسببة لذلك ومحاولة الحد من هذه الظاهرة الخطيرة .

ـ أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تمتل موضوعاً مهماً وحساساً يمس المجتمع بأسره، ولذا الواجب علينا في هذه الدراسة عن الفساد بكل أنواعه وأشكاله، معرفة أهم المؤشرات التي تؤدي إلى الفساد الإداري والسلوكي، التي تصبح فيما بعد معوق من معوقات التنمية المستدامة في المجتمع وخاصة البدوية والقبلية الفقيرة التي تعيش تحت قريبة من الفقر ، ولذا تعتبر هذه الدراسة مهمة جداً في معرفة مؤشرات الفساد في ليبيا وفي هذه المنطقة بالتحديد وتتلخص هذه الأهمية في نقطتين هما :

1- إعداد هذه الدراسة عن واقع الفساد في ليبيا بمختلف أنواعه وعلاقته بعرقلة مشروعات التنمية المستدامة و بناء الدولة، فإن نتائج الدراسة سوف تجيب عن التساؤلات التي تطرح حول الفساد المنتشر في ليبيا، والذي وصل إلى درجة الخطر الذي يهدد المجتمع بأسره.

2- سوف يقوم الباحث بإعداد مقياس يتضمن أهم مؤشرات الفساد الإداري، والذي نرى أنها تعطينا إجابات حول الفساد الذي يعيق مشروعات التنمية المستدامة والتي تعتبر اهم روافد اقتصاد الدولة.

3- محاولة جمع المعلومات التي سوف يتم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة، والتي يمكن توظيفها واستخدامها في الحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري والسلوكي التي يعاني منه المجتمع الليبي، وذلك من خلال استخدام الأسس العلمية التي يقع عليها واقع الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد.

ـ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الآتي :-

1- محاولة التعرف على مستوى الفساد الإداري والسلوكي وتأثير ذلك على مشروعات التنمية المستدامة و بناء الدولة بشكل عام، وعلى تدني مستوى تنمية الخدمات التي تقدم إلى المواطن.

2- محاولة التعرف على اتجاهات المبحوثين نحو مؤشرات الفساد في منطقة الدراسة من خلال دراسة هذه المؤشرات وما مدى تأثيرها على برامج التنمية المستدامة وخططها التي أعدتها الدولة.

3- محاولة التعرف على التباين في اتجاهات المبحوثين نحو مؤشرات الفساد.

4- محاولة الإسهام في وضع حلول علمية لهذه الظاهرة من خلال ما نتوصل إليه من نتائج خلال الدراسة.

ـ التســـاؤلات :

تنطلق هذه الدراسة من توجهات نظرية وميدانية تبحث في مؤشرات الفساد الإداري والسلوكي ، التي تعيق بناء الدولة ومشاريع التنمية المستدامة في ليبيا (ومدينة بنى وليد نموذجا) ووفقاً لهذه المؤشرات يتم تحديد التساؤل الرئيس للدراسة على النحو التالي :

ـ هل توجد مؤشرات الفساد الإداري والسلوكي بمؤسسات الدولة في مدينة بنى وليد بما ينعكس على بناء الدولة ومشروعات التنمية المستدامة ؟

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيس يحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

1- هل يشعر العاملون بالقطاع الوظيفي في مدينة بنى وليد بالفساد الإداري في قطاعاتهم ؟

2- هل يشعر العاملون بالقطاع الوظيفي في مدينة بنى وليد بالفساد السلوكي في إدارة قطاعاتهم؟

3- هل يشعر العاملون بالقطاع الوظيفي في مدينة بنى وليد بالفساد المالي في إدارة قطاعاتهم؟

ـ مصطلحات الدراسة :

تحديد وتعريف مفاهيم الدراسة تعتبر من العناصر المهمة في تقديم أي دراسة علمية، وخاصة في العلوم الإنسانية منها علم الاجتماع المعروف بتداخل مصطلحاته ومفاهيمه، ومن هنا يتوجب على الباحثان توضيح ذلك، بحيث تبدأ واضحة وغير متداخلة، وتفادي الصعوبات التي يحتمل أن تظهر أثناء التحليل، وتكون واضحة للقاري والمطلع[1].

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتناول المفاهيم الآتية :

ـ مفهوم الفساد: الفساد في اللغة : البطلان والاضمحلال، يقال فسد الشيء أي بَطَلَ واضمحَل وأصله في اللاتينية Rum0ele بمعنى شيء قد كسر، وهذا الشيء قد يكون لائحة مدونة، أو سلوك أخلاقي أو اجتماعي، وغالباً ما

[1]- محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية، مسجل العرب، القاهرة، 1980م، ص61.

يكون قاعدة إدارية، ولكي تكسر هذه القاعدة فإنه يجب أن تكون دقيقة وشفافة وهناك عنصر آخر؛ وهو أن الموظف الذي يكسر القاعدة يستخلص منفعة واضحة لنفسه أو لأسرته أو لأصدقائه أو لعشيرته[1].

ـ مفهوم الفساد الإداري :

عرفة البنك الدولي على أنه سوء استخدام السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة.[2]

عرفته الأمم المتحدة على أنه إساءة استعمال سلطة عامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويتيح هذا عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء وطرح مناقصة عامة لتحقيق مصلحة خاصة له.[3]

ـ التعريف الإجرائي للفساد الإداري من خلال المؤشرات الآتية :

1- **المؤشرات الاجتماعية:** يقصد بها العوامل البيئية ذات التأثير الاجتماعي على المنظمة وسلوك الأفراد فيها، وتتكون البيئة الاجتماعية من مجموعة من الأفراد لهم قيم وتقاليد وطبائع يتفاعلون مع بعضهم البعض، وهذه القيم والتقاليد تشكل الخصائص التي يلتف حولها السكان، وتوثر في سلوكهم اتجاه المنظمة [4]، وتعرف إجرائياً على أنها توظيف الانتماءات العائلية والقبلية لتحقيق مصلحة خاصة في محيط العمل الإداري في المؤسسة مما يسهم في الاضرار بمشروعات التنمية المستدامة.

2- **المؤشرات السلوكية:** ويقصد بها المخالفات الإدارية السلوكية التي يرتكبها الموظف في الإدارة وتتعلق بمسلكه الشخصي والذي يعكس من خلاله تصرفاته السيئة. وتعرف إجرائياً على أنها نمط سلوكي اجتماعي ووسيلة تستخدم من قبل طرفين لتحقيق منافع خاصة.

3- **المؤشرات الثقافية:** يتجسد الفساد الثقافي في ثلاثة مكونات: الثقافة كمحتوى والمثقف كحامل لها، والثقافة كآليات ووسائط، والمكونات الثلاثة تمثل منظومة متكاملة وجزءً من منظومة أكبر، فإن فهم الفساد الثقافي بمكوناته الثلاثة لا يتحقق إلا في إطار منظومة كلية. ومن ثم فإن آفة الفساد الثقافي هي تلك التي تصيب هذه النواة الصلدة فيصيب الخلل النسيج المجتمعي برمته، ومن ثم فإن الفساد الثقافي هو الذي يصيب منظومة قيم وأخلاق المجتمع الليبي ومعتقداته انطلاقًا من أن الثقافة ليست مجرد أنماط الحياة الاعتيادية مأكلًا ومشربًا وسلوكًا ولكنها أيضًا وبدرجة أساسية المعتقدات والرؤى والأفكار السائدة في مجتمع ما أو المتقابلة أو المتنافسة أو المتصادمة مع منظومات أخرى وافدة. وليست الأخيرة مجرد سبيل من سبل التثقف الطبيعي الحر الذي تواجهها عامة ثقافات الشعوب على مدار الأزمان والأماكن. حيث أن هذه الثقافات الوافدة وخاصة في ظل الفضاءات المفتوحة للعولمة الآن تهدف لتحويل الغلبة السياسية إلى غلبة ثقافية أو دينية. أو بمعنى أدق تهدف لتصبح الغلبة الثقافية آخر حلقات استحكام الهيمنة من مشروع حضاري مغاير على المشروع الحضاري الذي ينتمي إليه الشعب الليبي، ذلك المشروع الذي يمر بتآكل وتدهور نظرًا لتآكل منظومة قيم المجتمع وما لذلك من ارتباطات بمنظومات المجتمع الأخرى.

---

[1]- فيتوتانزي، الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق، مجلة التمويل والتنمية، العدد سبتمبر،1995م، ص25.

[2]- البنك الدولي، تقرير التنمية العام، 1997م، ص111.

[3]- هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومات، ترجمة نادر احمد أبوشيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 199م، ص4 ، 5.

[4]- عثمان عبدالرحمن الصبيحي، علاقة بعض العوامل الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأفريقية بنغازي، 2002م 11، 12، 13.

4- **المؤشرات المالية:** يتجسد الفساد المالي في شكل من أشكال الاستيلاء على المال العام الذي يقع بين أيدي الإنسان كان موظفاً أو مكلف بإدارة المال العام أو مكلف برعايته والمحافظة علية، وفي هذه الحالات يمكن أن يحوله إلى مرحلة الانتفاع به أياً كانت قيمته، وسواء استولى عليه الموظف بنفسة أو سهل له عن طريق غيره بقصد الاستيلاء عليه[1].

الفصل الرابع الإجراءات المنهجية

ـ نوع الدراسة :

تندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية التحليلية وتعتمد على التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي تم الحصول عليها في جانبيها النظري والميداني.

وتعرف الدراسات الوسطية على أنها " هي دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة أحداث أو أوضاع معينة[2].

ولذا تعد الدراسات الوصفية إحدى الأساليب العلمية التي يستخدمها الباحث في الدراسات الميدانية بغية الحصول على معلومات وبيانات معينة تخص فئة محددة والمجتمع[3].

ومن خلال ذلك الأسلوب يتمكن الباحث من وصف طبيعة الظاهرة المقصودة بالدراسة وتحليل العوامل المسببة لها ووصف الأثار الاجتماعية والثقافية الناجمة عنها.

ـ مجالات الدراسة :

1. المجال الجغرافي :

يتمثل المجال الجغرافي في هذه الدراسة المجتمع المحلي، لمدينة بني وليد وهي تقع جنوب مدينة طرابلس وعلى مساحة (180) كيلو متر، بين خطي طول (30-15) شرقاً وبين خطي عرض (31-32) شمالاً، وتقع في منطقة الاستقبال بين الصحراء والجبل في القبيلة، وهي المنحدرات الجنوبية لجبال (نفوسة) التي تفصلها عن حافة الحماده الحمراء.

ويحدها من الشمال مدينة ترهونة، ومن الغرب غريان، ونسمة، ومن الجنوب الشويرف وودان ومن الشرق تاورغاء ومصراته وزليتن[4]،ويقدر عدد سكانها بحوالي 90.000 نسمة حسب تعداد مدينة بني وليد 2006م[5].

2. المجال البشري : ويتمثل في العاملين بالقطاع الوظيفي في بلدية بني وليد.
3. المجال الزمني : لقد اجريت الدراسة الميدانية في الفترة من 2022/6/1م.

ـ منهج الدراسة :

---

[1] – أحمد بن عبدالرحمن الشمري، مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية، العدد 57، 2010، ص28.

[2] – د. محجوب عطية الفايدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994م، ص82.

[3] – د. محجوب عطية الفايدي، مرجع سابق ذكره، ص12، ص13.

[4] – د. بلعيد البرغوثي، رسالة ماجستير منشورة، قدمت لكلية الآداب جامعة الفاتح سابقاً، 2000م، ص39.

[5] – الهيئة العامة للإحصاء والتعداد، إحصاء 20006م،

اعتمد الباحثان في الدراسة الراهنة المنهج العلمي، بوصفه منهجاً يوفر مهماً للظاهرة أكثر دقة من ذلك المبنى على الانطباعات الذاتية والتصورية، ويؤدي إلى تطوير وتفسير على درجة عالية من الدقة للظاهرة ومكوناتها[1].

ويمثل المنهج الوصفي التحليلي التفسيري أحد أساليب المنهج العلمي، ولذا بعد المنهج الوصف أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية لمناسبة للظاهرة موضوع الدراسة.

ـ مجتمع الدراسة الحالية :

هو مجموع العاملين في القطاع الوظيفي في بلدية بني وليد أثناء إجراء الدراسة الميدانية، والتي نريد منه الحصول على بيانات منه أو عنه.

أما عينة الدراسة فهي جزء من ذلك الكل من العاملين في القطاع الوظيفي في بلدية بني وليد، ثم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية نسبية تمثل الخصائص العامة للمجتمع المراد دراسية.

ـ عينة الدراسة :

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين بالقطاع الوظيفي في بلدية بني وليد وبناء على ذلك؛ فإن مجتمع الدراسة هو جملة العاملين بالقطاع الوظيفي في المراقبات الإدارية ببلدية بني وليد.

إن الفساد الإداري لا يقتصر على قطاع بعينه، او يصدر من موظفين معنيين، بل يشمل الجميع في القطاعات الوظيفية.

ومن هنا نرى من الأهمية اختيار عينة عشوائية طبقية نسبية، من المراقبات الإدارية ببلدية بني وليد كما هو موضح بالجدول التالي :

الجدول رقم (1) يوضح عدد القطاعات المختارة للدراسة وعدد العاملين بها في بلدية بني وليد.

ت	اسم القطاع	عدد العاملين بالقطاع	حجم العينة المختارة 2%	نسبة 2%
	التعليم	7203	144	%36
	الصحة	5486	110	%28
	الزراعة	2610	52	%13
	القوى العاملة	1672	34	%8
	الاقتصاد والصناعة	1400	28	%7
	المواصلات	1391	27	%6
المجموع		19.762	395	%100

* – المصدر/ مراقبة الخدمات المالية – بلدية بني وليد.

لقد تم اختيار هذه المراقبات الخدمية، نظراً لأهميتها، وما تلعبه من دوراً بارزاً في عملية التنمية الاجتماعية في مدينة بني وليد، إضافة إلى التنمية الخدمية.

[1]–مصطفى عمر الطير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1986، ص17.

يعتبر الحجم الملائم للعينة، هو ذلك الحجم الذي يعكس خصائص المجتمع المدروس، وهذا لا يعتمد على حجم العينة فحسب، وإنما يعتمد على مدى التباين داخل هذا المجتمع، فكما كان المجتمع غير متجانس، كانت الحاجة إلى عينة كبيرة، والعكس كانت الحاجة إلى عينة كبيرة الحجم تقل عندما يكون المجتمع متجانساً[1].

كما يعتمد الحجم المناسب للعينة على عدد من العوامل، أهمها هدف الدراسة، ونوع التحليل البيانات والإمكانيات المتوفرة للباحث وعنصر الزمن[2].

وقد تم استخراج حجم عينة الدراسة الكلي، وهو " 395" مفردة بناء على ما ورد في الجدول رقم ( ) وبناء على ما أشار إليه (كرنيري ومورجان) الذي تطور لتحديد الحجم الأمثل للعينات، بناء على حجم المجتمع الكلي للدراسة، ففي هذه الدراسة بلغ حجم مجتمع الدراسة من القطاعات المختارة (19.762) مفردة ولذا رأى الباحثين ان الحجم المناسب للعينة 2٪ وبذلك يكون " 395" مفردة.

وبهدف الحصول على العينة المناسبة، ممثلة لمعالم مجتمع الدراسة، سوف يتم تطبيق إجراءات سحب العينة العشوائية الطبقية التسمية، على مجتمع الدراسة، حيث يغير الأسلوب الأنسب لسحب العينة في هذه الدراسة، والتي تتيح لاختيار العشوائي لمقررات العينة بشكل متساوي وإتاحة الفرصة للجميع في المشاركة.

وقد تم استخراج عينة الدراسة وفقاً للخطوات التالية :

$$\frac{\text{عدد العاملين في القطاع الوظيفي في كل مراقبة}}{\text{العدد الكلي لمجموع العاملين في القطاعات الوظيفية المختارة للدراسة}} \times 100$$

$$\text{قطاع التعليم} = \frac{7203}{19.762} \times 100 = \%36$$

$$\text{قطاع الصحة} = \frac{5486}{14.762} \times 100 = \%28$$

$$\text{قطاع الزراعة} = \frac{2610}{14.762} \times 100 = \%13$$

$$\text{قطاع القوى العاملة} = \frac{1672}{19.762} \times 100 = \%8$$

$$\text{قطاع الاقتصاد والصناعة} = \frac{1400}{19.762} \times 100 = \%7$$

$$\text{قطاع المواصلات} = \frac{1391}{19.762} \times 100 = \%6$$

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع في كل قطاع على حده} \times \text{نسبة العينة } 2\%}{100}$$

وكانت كالتالي :

$$\text{قطاع التعليم} = \frac{2 \times 7203}{100} = 144$$

$$\text{قطاع الصحة} = \frac{2 \times 5486}{100} = 110$$

$$\text{قطاع الزراعة} = \frac{2 \times 9610}{100} = 52$$

$$\text{قطاع القوى العاملة} = \frac{2 \times 1672}{100} = 34$$

$$\text{قطاع الاقتصاد والصناعة} = \frac{2 \times 1400}{100} = 28$$

[1]–عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط3، 2003، ص236.

[2]– د. مصطفى عمر التير، مرجع سابق ذكره.

قطاع المواصلات $= \frac{2\times1391}{100} = 27$

ـ تحديد مجالات المقياس :

لقد اتضح لنا من خلال الأطر النظرية التي تناوله موضوع الدراسة، والذي يتمثل في أنه ظاهرة اجتماعية منحرفة تصدر من أشخاص وليس من عامة الناس لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية ضيقة على حساب المصلحة العامة، وعن طريق الوظيفة العامة المكلفون بها بالقانون، وعادة هذا الانحراف يصدر من أفراد بمحض إرادتهم وهي عادة تكون ظاهرة اجتماعية تتأثر بالثقافة البيئية التي يعيشون فيها والتي تعبر عن قيم دعاوات واعتقادات وتقاليد تعكس سلوكهم منحرف.

وعلى ضوء ذلك قام الباحثين قياس الفساد الاداري والاجتماعي من خلال بعض المؤشرات الاجتماعية والسلوكية والثقافية والمالية ومدى تأثيرهم على عملية التنمية في المجتمع.

وبعد عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء والمختصين للتحكيم والعمل بتوجيهاتهم وملاحظاتهم، خضعت الاستمارة الى دراسة استطلاعية وذلك للحكم على مدى ملائمة فقراتها الى علاج ظاهرة الفساد وقياس بعض المؤشرات التي تناولها الباحثين وتلافي الصعوبات التي يمكن أن تواجه المبحوثين أثناء جمع البيانات، إضافة إلى تجريب المقياس مبدئياً ومن خلال دراسة استطلاعية قام بها الباحثين على عينة من المبحوثين من العاملين في القطاع الوظيفي في بلدية بن وليد قوامها 30 مفردة بهدف التأكد من وضوح وسلامة فقرات الاستمارة، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية على عينة الدراسة، انتهت الدراسة إلى الأخذ بالملاحظات التي تحصل عليها الباحثين من خلال الدراسة الاستطلاعية، وتم استبعاد وإضافة الى الاستمارة حتى تكون ملائمة إلى مجتمع الدراسة، وكذلك توضيح الغموض في كثير من الاسئلة التي طرحت على المبحوثين.

وقد اجرى الباحثان حساب معامل (ألفا كرونباخ) لبيان إمكانية الاعتماد على أسئلة الاستبيان بصورة صحيحة وأوضحت نتائج تطبيق معاملة الصدق والثبات وكانت النتيجة (0.878) وبذلك اتضحت للباحثين أن جميع قيم معامل الصدق والثبات أكبر من (0.60) وهذا يدل على إمكانية الاعتماد على جميع فقرات الاستمارة.

وبعد إجراء التحكيم على الاستمارة وقياس الصدق والثبات وأهمية الاستمارة في صورتها النهائية، اشتملت الدراسة على عدة محاور الأول: على البيانات الأولية والمحور الثاني: اشتمل على مجالات الفساد والأكثر انتشاراً في رأي المبحوث والمحور الثالث: اشتمل على مؤشرات الفساد الإداري والمحور الرابع: واشتمل على مؤشرات الفساد السلوكي ، والمحور الخامس على ومؤشرات الفساد الثقافي والمحور السادس: اشتمل على مؤشرات الفساد المالي.

ـ أساليب التحليل الإحصائي :

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات ثم الاستعانة بالحاسب الآلي والاعتماد على برنامج SPSS21، ومن خلال ذلك تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي. وكل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. لتوصيف متغيرات الدراسة وكذلك الأهمية النسبية .

الجدول رقم (2) يوضح بيانات صفات عينة الدراسة .

رقم السؤال	أو لا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	العمر					
	1	اقل من عشرين	3	.8	5.0	1.48
	2	20 – 25	35	8.9		
	3	26 – 31	43	10.9		
	4	32 – 37	78	19.7		
	5	38 – 44	113	28.6		
	6	45 – 50	71	18.0		
	7	51 – فاكثر	52	13.2		
المجموع			395	%100		
2	الجنس					
	1	ذكر	214	54.2	1.0	0.49
	2	أنثى	181	45.8		
المجموع			395	%100		
3	المستوى التعليمي				**5.00**	**0.78**
	1	امي	2	0.5		
	2	ابتدائي	/	/		
	3	اعدادي	8	2.0		
	4	ثانوي	91	23.0		
	5	جامعي	240	60.8		
	6	ماستر	41	10.4		
	7	دكتوراه	13	3.3		
المجموع			395	%100		
4	نوع الوظيفة التي تعمل بها				**1.00**	**1.55**
	1	موظف اداري	200	50.6		
	2	رئس وحده	26	6.6		
	3	رئس قسم	64	16.2		
	4	مدير ادارة	43	10.9		

	5	وظائف أخرى متنوعة	62	15.7		
المجموع			395	%100		
5	الدرجة الوظيفية المصنف عليها					
	1	الأولى ـــ الثانية	1	.3	**5.00**	**1.08**
	2	الثالثة ـــ الرابعة	2	5.		
	3	الخامسة ـــ السادسة	18	4.6		
	4	السابعة ـــ الثامنة	68	17.2		
	5	التاسعة ـــ العاشرة	134	33.9		
	6	الحادية عشر ـــ الثانية عشر	125	31.6		
	7	الثالثة عشر ـــ الرابعة عشر.	45	11.4		
	8	الخامسة عشر ـــ فكثر	2	.5		
المجموع			395	%100		

يتبين من الجدول رقم (2) أن 28.6٪ من المبحثين يقعون في الفئة العمرية (38-44) وأن 19.7% تتراوح أعمارهم ما بين 37-32 سنة؛ وإن 18% تتراوح أعمارهم ما بين 50-45 سنة؛ و13.2% تتراوح أعمارهم 51 فأكثر؛ وأن 10.9% فإن أعمارهم ما بين 31-26 سنة؛ وأن 8.9% فإن أعمارهم ما بين 25-20 سنة؛ وأن 0.8% فأعمارهم أقل من 20سنة.

وإن 54.2% من أفراد العينة هم من الذكور؛ وأن 45.8 من الإناث ، وان 60.8 ٪من المبحوتين مستوى تعليمهم جامعي و23.0 ٪ مستوى تعليمهم ثانوي ،وان ما بنسبته 10.4 % مستوى تعليمهم ماجستير ، وان ما بنسبته 3,3 % مستوى تعليمهم جامعي ،وما بنسبته 2.0 % مستوى تعليمهم اعدادي ، وما بنسبته 0,5 % مستواهم امي ، في الوقت نفسه لم نجد احد من العينة مستواهم ابتدائي. وحول نوع الوظيفة التي يتقلدها افراد العينة اتضح التالي ، ان ما بنسبته 50.6 % يعملون في مهنة موظف اداري و16.2 % يعملون بوظيفة رئيس قسم و 5.7 % يتقلدون مناصب مختلفة و10.9 % يتقلدون وظيفة مدير ادارة ، بينما نجد ان 6.6 % يتقلدون وظيفة رئيس وحدة .وان 33.9% من المبحوثين درجتهم، الوظيفية ما بين التاسعة والعاشرة؛ و31.6% فإن درجتهم الوظيفية بين الحادية عشر والثانية عشر؛ و 17.2% من المبحوثين درجتهم الوظيفية بين السابعة والثامنة؛ و11.4% درجتهم الثالثة عشر والرابعة عشر؛ و4.6% درجتهم الخامسة والسادسة؛ و0.50% درجتهم الثالثة والرابعة؛ وأيضاً 0.50% درجتهم الخامسة عشر فأكثر؛ حيث إن 30% وهي الأقل درجة من المبحوثين فإنها تقع ما بين الأولى والثانية من الدرجات الوظيفية.

ـ ونستنتج من بيانات هذا الجدول التالي :

اغلب افراد العينة يقعون في الفئة العمرية (38- 44) وتعتبر هذه الفئة من الشباب وهي مهمة جداً حسب رائي الباحثان في قياس مؤشرات الفساد التي تمت دراستها ، كما استنتجنا من الدراسة ان اغلب افراد العينة مستوهم جامعي وهدا مؤشر يفيد جداً في قياس المؤشرات وكذلك اتضح من خلال الدراسة ان اغلب العينة درجاتهم الوظيفية عالية وهذا مؤشر اخر مفيد للدراسة .

الجدول رقم (2)يوضح مجالات الفساد الأكثر انتشاراً في الدولة حسب رائي المبحوث .

ر.م	اولاً	ما هي مجالات الفساد الأكثر انتشارا في الدولة حسب رائيك ؟	العدد	النسبة	الوسط	الانحـــــــراف المعياري
1		السرقة؟				
ج	1	منتشرة بكثرة جدا	300	75.9	1.00	0.55
	2	الى حدما	75	19.9		
	3	غير موجودة اطلاقا	20	5.1		
المجموع			395	%100		
2		اختلاس المال العام ؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	299	75.7	1.00	0.52
	2	الى حدما	81	20.5		
	3	غير موجودة اطلاقا	15	3.8		
المجموع			395	%100		
3		تداول الوساطة في القطاعات الوظيفية في مؤسسات الدولة ؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	275	69.6	1.00	0.53
	2	الى حدما	107	27.1		
	3	غير موجودة اطلاقا	13	3.3		
المجموع			395	%100		
4		المحاباة وتقديم الأصدقاء والاقارب؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	260	65.8	1.00	0.59
	2	الى حدما	113	28.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	22	5.6		
المجموع			395	%100		
5		تحويل الخدمات الوظيفية العامة الى مساعدة الى الأقارب والمعارف ؟				
	1	منتشرة بكثرة جدا	248	62.8	1.00	0.63
	2	الى حدما	117	29.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	30	7.6		
المجموع			395	%100		

6	استخدام موارد وعائدات المصلحة العامة الى حسابات كبار موظفي الدولة ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	236	59.7	1.00	0.70
	2	الى حدما	109	27.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	50	12.7		
المجموع			395	%100		
7	طلب الرشوة واعطائها في القطاعات الوظيفية مقابل منح عقود المشروعات بمختلف انواعها؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	219	55.4	1.00	0.59
	2	الى حدما	155	39.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	21	5.3		
المجموع			395	%100		
8	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة عند تقلد المناصب السيادية؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	286	72.4	1.00	0.50
	2	الى حدما	100	25.3		
	3	غير موجودة اطلاقا	9	2.3		
المجموع			395	%100		

يتبين من الجدول رقم (2) أن 75.9٪ من المبحثين يرون ان ظاهرة السرقة منتشرة بكثرة جداً وأن 19.0% من المبحوثين جابوا إلى حد ما بالنسبة لظاهرة السرقة في الدولة؛ وأن 5.10% من المبحوثين كانت إجابتهم حول ظاهرة السرقة غير موجودة في الدولة. وأن 75.7% من المبحوثين يؤكدون على ظاهرة اختلاس المال العام للدولة؛ وإن 20.5% من المبحوثين فغنهم كانت إجابتهم بـ(إلى حد ما) بالنسبة لظاهرة اختلاس المال العام؛ وإن 3.80% قد قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة " اختلاس المال العام". وأن 69.6% من المبحوثين يؤكدون على إن ظاهرة تداول الوساطة في القطاعات الوظيفية في مؤسسات الدولة منتشرة بكثرة؛ و 27.1% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" لهذه الظاهرة؛ وإن 3.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 65.8% من المبحوثين يؤكدون على انتشار ظاهرة المحاباة وتقديم الاصدقاء والأقارب في مؤسسات الوظيفية في الدولة؛ وأن 28.6% كانت إجابتهم : إلى حد ما"؛ و5.6% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 62.8% من المبحوثين يؤكدون على انشتار ظاهرة تحويل الخدمات الوظيفية العامة إلى مساعدة الأقارب والمعارف؛ بينما 29.6% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ و7.6% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 59.7% من المبحوثين إن استخدام موارد وعائدات المصلحة العامة تذهب إلى حسابات كبار موظفي الدولة منتشرة بكثرة جداً؛ وأيضاً تبين لنا من خلال هذا الجدول إن 27.3% من المبحوثين كانت إجابتهم "إلى حد ما" في

حين إن 12.7% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً. و أن 55.4% من المبحوثين يؤكدون على انتشار وبكثرة جداً على ظاهرة طلب الرشوة وإعطائها في القطاعات الوظيفية مقابل منح عقود المشروعات في الدولة بمختلف أنواعها؛ وإن 39.2% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ في حثين 5.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 72.4% من المبحوثين يؤكدون على انشار وبكثرة جداً لظاهرة تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة عند تقليد المناصب السيادية؛ بينما إن 35.5% من المبحوثين كانت إجابتهم (إلى حد ما) لهذه الظاهرة؛ في حين إن 2.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة.

ـ ونستنتج من بيانات هذا الجدول التالي :

ان اغلب افراد العينة اكدوا ان السرقة والاختلاس وسو استخدام الوظيفية العامة منتشرة جداً وهذا دليل واضح وجلي لأفراد عينة الدراسة وبما يزيد 80 % وهو امر مؤكد على وجود الفساد .

الجدول رقم 3) يوضح البيانات المتعلقة بمؤشر الفساد السلوكي ودوره في إعاقة التنمية في ليبيا.

رقم السؤال	أولا	الأسئلة والإجابات	العدد	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	303	76.7	1.00	0.49
	3	الى حدما	81	20.5		
	3	غير موجودة اطلاقا	11	2.8		
المجموع			395	% 100		
2	سرقة وتمليك السيارات والأجهزة الخاصة بالدولة دون الرجوع الى سند قانوني ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	232	58.7	1.00	0.65
	2	الى حدما	127	32.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	36	9.1		
المجموع			395	%100		
3	بيع ممتلكات الدولة دون الرجوع الى مؤسسات العامة صاحبة الملكية الحقيقية ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	212	53.7	1.00	0.67
	2	الى حدما	143	36.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	40	10.1		
المجموع			395	%100		
4	تغيير شكل المدن والاعتداءات على الشكل الجمالي للمخططات العامة ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	242	61.3		
	2	الى حدما	132	33.4		

	3	غير موجودة اطلاقا	21	5.3	1.00	0.59
المجموع			395	% 100		
5	التقصير والإهمال المتعمد من قبل المسؤولين على القطاعات الضرورية في حياة الناس (الصحة والتعليم)؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	271	68.6	1.00	0.50
	2	الى حدما	117	29.6		
	3	غير موجودة اطلاقا	7	1.8		
المجموع			395	%100		
6	بيع الادوية وافساد المرافق الصحية العامة وسرقة المعامل متعمد ولا رقابة تحد من ذلك؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	223	56.5	1.00	0.68
	2	الى حدما	128	32.4		
	3	غير موجودة اطلاقا	44	11.1		
المجموع			395	%100		
7	وجود عقود عمل بأسماء وهمية ترهق كاهل القطاع الوظيفي وتحرم المستحقين الفعليين للوظيفة					
	1	منتشرة بكثرة جدا	228	57.7	1.00	0.57
	2	الى حدما	150	38.0		
	3	غير موجودة اطلاقا	17	4.3		
المجموع			395	%100		
8	التعامل بمبدأ الجهوية والقبلية الضيقة في تقديم الخدمات العامة ؟					
	1	منتشرة بكثرة جدا	262	66.3	1.00	0.50
	2	الى حدما	127	32.2		
	3	غير موجودة اطلاقا	6	1.5		
المجموع			395	%100		

يتبين من الجدول رقم (3) أن 76.7٪ من المبحثين يرون ان ظاهرة الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع منتشرة بكثرة جداً، وأن 76.7% من المبحوثين يؤكدون على انتشار وبكثرة جداً لظاهرة الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع؛ في حين إن 20.5% من المبحوثين كانت إجابتهم " غلى حد ما" حول هذه الظاهرة؛ بينما 2.8% من المبحثوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً. وإن 58.7% من المبحوثين يؤكدون على وجود ظاهرة سرقة وتمليك السياسات والأجهزة الخاصة بالدولة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين غن 32.2% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ بينما 9.1% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 53.7% من المبحوثين إن ظاهرة بيع ممتلكات الدولة دون

الرجوع إلى المؤسسات العامة صاحبة الملكية والحقيقة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين إن 36.2% من المبحوثين قالوا " إلى حد ما" موجودة هذه الظاهرة؛ بينما 10.10% من المبحوثين أكدوا على إنها غير موجودة اطلاقاً. وإن 61.3% من المبحوثين فيما يخص بظاهرة تغير شكل المدن والاعتداء على الشكل الجمالي للمخططات العامة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين إن 33.4% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" انتشار هذه الظاهرة؛ بينما 5.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 68.6% من المبحوثين يؤكدون على إن التقصير المتعمد والإهمال من قبل المسؤولين على الدولة في القطاعات الضرورية في حياة الناس " التعليم – الصحة" منتشرة بكثرة جداً؛ في حين أن 29.6% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" بينما 1.8% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذا التقصير. وإن 56.5% من المبحوثين فيما يخص بظاهرة بيع الأدوية، وإفساد المرافق الصحية العامة وسرقة المعامل تعتمد ولا رقابة تمد من ذلك منتشرة بكثرة جداً؛ في حين إن 32.4% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما"؛ بينما 11.1% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذ الظاهرة. وإن 57.7% من المبحوثين فيما يخص بظاهرة وجود عقود عمل بأسماء وهمية ترهق كامل القطاع الوظيفي وتحرم المستحقين الفعليين للوظيفة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين 38.0% من المبحوثين كانت إجابتهم "إلى حد ما"؛ بينما 4.3% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة. وإن 66.3% من المبحوثين يؤكدون على إن التعامل بمبدأ الجهوية والقبلية الضيقة في تقديم الخدمات العامة منتشرة بكثرة جداً؛ في حين 32.2% من المبحوثين كانت إجابتهم " إلى حد ما" بينما 1.5% من المبحوثين قالوا غير موجودة اطلاقاً هذه الظاهرة.

ـ ونستنتج من بيانات هذا الجدول التالي : ان الفساد السلوكي في المجتمع من اكبر أنواع الفساد في الدولة الليبية وخصوصاً بعد 2011م .

ـ النتائج المتعلقة بمحور البيانات الأولية :

هذا المحور يقيس بيانات صفات العينة والتي تمثل المتغيرات التي تتضمن عمر المبحوث وجنسه والمستوى التعليمي ونوع الوظيفة التي يعمل بها ن الدرجة الوظيفية المصنف عليها المبحوث ، ومن خلال هذه المتغيرات المستقلة التي ضمنها الباحتين للدراسة توصلت الى النتائج التالية :

1- معظم افراد العينة من الذكور وهم بنسبة (54.2 %).

2- معظم افراد العينة مستواهم العلمي (جامعي) وهم بنسبة 60.8 % ، وهذا مؤشر يعطينا نتيجة جيده في الوقت نفسة لم نجد نسبة تذكر في مستوى الابتدائي ، بنما الامي لا تتجاوز 0.5 % .

3- معظم افراد العينة نوع وظيفتهم التي يعملون بها موظف اداري وهم بنسبة 50.6 %.

4- معظم افراد العينة الدرجات الوظيفية المصنفون عليها هي (التاسعة والعاشرة) وهم بنسبة 33.9 % وهذا مؤشر يشير الى ان معظم المبحوثين درجاتهم الوظيفية عالية أي من المستوى الجامعي فما فوق .

ـ النتائج المتعلقة بمحور مجالات الفساد الأكثر انتشاراً في الدولة حسب رائي المبحوث :

اسفرت الدراسة على النتائج التالية :

1 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 75.9 % من المبحوثين يؤكدون ان ظاهرة السرقة منتشرة بكثرة جداً .

2 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 75.7 % من المبحوثين يؤكدون ان ظاهرة اختلاس المال العام في الدولة الليبية منتشرة بكثرة جداً .

3 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 69.6 % من المبحوثين يؤكدون ان تداول الوساطة في قطاعات الوظيفة العامة منتشرة بكثرة جداً .

4 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 65.8 % من المبحوثين يؤكدون ان المحاباة وتقديم الاداء والاقارب في قطاعات الوظيفة العامة منتشرة بكثرة جداً .

5 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 62.8 % من المبحوثين يؤكدون ان تحويل الخدمات الوظيفية العامة الى مساعدة الأقارب والمعارف منتشرة بكثرة جداً .

6 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 59.7 % من المبحوثين يؤكدون ان استخدام موارد وعائدات الملحة العامة الى حسابات كبار موظفي الدولة منتشرة بكثرة جداً .

7 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 55.4 % من المبحوثين يؤكدون ان طلب الرشوة واعطائها في القطاعات الوظيفية مقابل منح عقود المشروعات بمختلف أنواعها منتشرة بكثرة جداً .

8 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 72.4 % من المبحوثين يؤكدون ان تغليب الملحة الخاصة على الملحة العامة عند تقلد المناصب السيادية في الدولة منتشرة بكثرة جداً .

ـ النتائج المتعلقة بمحور الفساد السلوكي ودوره في إعاقة التنمية وافشال الدولة:

اسفرت الدراسة على النتائج التالية :

1 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 76.7 % من المبحوثين يؤكدون ان عملية الاعتداء على المال العام والمؤسسات والمقار الحكومية والمخططات العامة دون وجود رادع في الدولة الليبية منتشرة بكثرة جداً .

2 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 58.7 % من المبحوثين يؤكدون ان سرقة وتمليك السيارات والأجهزة الخاصة بالدولة دون الرجوع الى سند قانوني منتشرة بكثرة جداً .

3 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 53.7 % من المبحوثين يؤكدون ان بيع ممتلكات الدولة دون الرجوع الى مؤسسات العامة صاحبة الملكية الحقيقية ، منتشرة بكثرة جداً .

4 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 61.3 % من المبحوثين يؤكدون ان تغير شكل المدن والاعتداءات على الشكل الجمالي للمخططات العامة منتشرة بكثرة جداً .

5 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 68.6 % من المبحوثين يؤكدون ان التقصير والإهمال المتعمد من قبل المسؤولين على القطاعات الخدمية الضرورية لحياة الناس (مثل الصحة والتعليم) منتشرة بكثرة جداً .

6 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 56.5 % من المبحوثين يؤكدون ان بيع الادوية وإفساد المرافق الصحية العامة ورقة المعامل متعمد ولا رقابة تحد من ذلك منشرة بكثرة جداً .

7 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 57.7 % من المبحوثين يؤكدون ان وجود عمل بأسماء وهمية ترهق كاهل القطاع الوظيفي وتحرم المستحين الفعلين للوظيفة منتشرة بكثرة جداً .

8 ـ معظم افراد العينة وبنسبة 66.3 % من المبحوثين يؤكدون ان التعامل بمبدأ الجهوية والقبلية الضيقة في تقديم الخدمات العامة منتشرة بكثرة جداً .

قائـــمة المـــراجع

1 – محمد الجوهري ، الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية ، م سجل العرب ،القاهرة ، 1980م .

2 – فيتوتانزي ،الفساد والأنشطة الحكومية والأسواق ،مجلة التمويل والتنمية ،العدد سبتمبر

3 – البنك الدولي ، تقرير التنمية العام ، 1997م .

4– هيئة الأمم المتحدة ، الفساد في الحكومات ، ترجمة نادر احمد ابوشيخة ، عمان ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 199م ، .

5– عثمان عبدالرحمن الصبيحي ، علاقة بعض العوامل الاجتماعية ، رسالة ماجتير غير منشوره ، الجامعة الافريقية بنغازي ، 2002م .

6– احمد بن عبدالرحمن الشمري، مظاهر الانحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية ، العدد 57 ، 2010 ، .

7 – زكي حنوش ، مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي ، الأسباب ووسائل العلاج ، جامعة حلب كلية الاقتصاد 1997م www.pogar.org|arabiclactivities.

8 – عبدالرحيم بلال ، مفهوم وأنواع الفساد ومجالاته ، www.mafhoum.com

11– معجم المعنى في اللغة العربية باب ف– منشور صفحة النجاح الإلكتروني.

12– الموسوعة العربية الشاملة، ماجد فراج، 5– سبتمبر 2014 . مقال. منشورات في الماء العدد 80 – بتاريخ 3–1– 2006 – 29– – annbaa.org

13– مجموعة باحثين، سلسلة دراسات وأبحاث الفساد السياسي إعادة النظر في المفهوم معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيروت، سنة 2021م.

14– محمد بو مخلوف، علم الاجتماع، منشورات موقع ضراريس، عن طريق جريدة المساء الإلكتروني بتاريخ 2010/3/10.ف.

15– عمر أبو جناح، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي. جامعة الشرق الأوسط، سنة 2020م، .

16 – محمد عبدالله الحراري، القانون الإداري الليبي، ج1 – ط1 – طرابلس.

17 – مفتاح أغنية، مسموعة، مادة القانون الإداري، سنة 2020م، ب – ت.

18 – ياسر خالد الوائلي، الفساد الإداري مفهومه ومظاهرة وأسبابه مستورات المستعل لدراسات والبحوث، 2005م.

19 – مجموعة باحثين، الفساد الإداري وطرق مكافحة، مستورات موقع النجاح الالكتروني annajah.het، 2021 سبتمبر 9.

20– دروس ومحاضرات منشورة، جامعة سعيد –س 2021–2022 –ف univ– saida.com

21 – موقع أمان – د –حنا عيسى – 3يونيو س 2015 – ف aman palestine.org

22 – المدخل السلوكي ومكافحة الفساد، فيصل الشهري، alwatan.com.sa، 27/9/2020م.

23- د ، بلعيد الطاهر البرغوثي ،دور البلديات في وضع السياسات العامة للدولة الليبية، دراسة ميدانية في بلدية بنى وليد ، ورقة بحثية غير منشورة ، 2021م.
24- شبكة المعلومات الدولة (ويكيبيديا).
25- عوض الحداد. مقالة: الفساد والتنمية المستديمة.
26- تقارير دورية لمنظمة الشفافية الدولية. تنشر على شبكة المعلومات الدولية. g.transparency.www
27- د. جازية جبريل. مقالة على شبكة المعلومات الدولية (الفساد الإداري في ثقافة المجتمع الليبي)، 5 سبتمبر 2016.
28 - أ. سعاد عبد السلام. (البيئة الحاضنة للفساد المالي واثاره)، . أبريل 2018.
29- أ. فوزي صالح، مقالة على شبكة المعلومات الدولية (ظاهرة الفساد في ليبيا الأسباب وألية المكافحة، 19 يوليو 2021.
30- فريق الشفافية في ليبيا، الثورة الإدارية (أساس الفساد الإداري في ليبيا) مارس 2010، .
31 - د. محجوب عطية الفايدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة عمر المختار، البيضاء، 1994م، .
32 - د. بلعيد البرغوثي، رسالة ماجستير منشورة، قدمت لكلية الآداب جامعة الفاتح سابقاً، 2000م.
33- الهيئة العامة للإحصاء والتعداد، إحصاء 20006م،
34- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1986
35- عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط3، 2003 .
36- عبدالله المصراتي، الفساد الإداري نحو نظرية علم الاجتماع، المكتب العربي الاسكندرية س 2011، .